مواجهة حرب المستوطنين

بعد سنة ونصف السنة من المبادرات الفلسطينية على مختلف الاصعدة، ومن المحاولات الاسرائيلية بحثاً عن الاساليب الناجعة لقمع الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، فان الوضع هناك آخذ بالسير نحو حالة الحرب الحقيقية التي طالما حذّر منها المراقبون. واتضح ذلك، خلال الآونة الاخيرة، عبر مجالات عدة، من أهمها تطبيق الاجراءات الجماعية الشاملة وطرح أساليب اخرى عنيفة من قبل الطرف الاسرائيلي، وانتشار الاعمال المسلحة والهجومية لدى الطرف الفلسطيني. غير أن أبرز المؤشرات هي اندلاع حرب المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتنامي حالة الصدام الشامل، وفلتان الامور، والاقرار الضمني لسلطات الاحتلال بفقدان السيطرة والمبادرة، ممّا ينعكس بالتخلي عن المشاريع السياسية والاجراءات الجزئية. بل ويمكن التأكيد ان قوات الاحتلال قد تخلّت، تقريباً، عن اية سياسة عامة، وتتجه عملياً، إمّا الى ممارسة مجموعة تكتيكات صغرى دون رابط ونهاية واضحين، او الى تدمير عناصر وبنى المقاومة، كلّما، واينما، وجدت، بهدف تحقيق السحق الجسدي الكامل. اي قد ينتقل الهدف العام للقيادة العسكرية الاسرائيلية من السيطرة على الانتفاضة باختيار أساليب انتقائية متدرّجة الى محاربتها جسماً وقيادة كما في المعارك التقليدية مع الجيوش المعادية، فتتحول الاستراتيجية الاسرائيلية من استخدام الادارة العسكرية لتحقيق هدف سياسي ـ تقويض ارادة شعب تحت الاحتلال ـ الى استخدامها لتحقيق هدف عسكري ـ تحطيم الدولة الفلسطينية قيد الانشاء، وتدمير بناها وافرادها. وممّا يدل على ذلك الانتقال النوعي استبدال قائد المنطقة الوسطى اللواء عميرام متسناع، بعد استقالته، بالقائد السابق للمنطقة الجنوبية، اسحق مردخاي.

استراتيجية جديدة ؟

ان أبرز معالم الفشل الاسرائيلي، في المدة الاخيرة، هو الاجراءات الجماعية التي فرضت على قطاع غزة من أجل «ترويضه». فقد اعلن وزير الدفاع، اسحق رابين، في ١٦ أيار (مايو)، منع جميع العمال الفلسطينيين القادمين منه من التوجه الى اسرائيل للعمل (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٧/٥/١٩٨٩). واتضح، لاحقاً، ان ذلك اجراء مؤقت فحسب، اتخذ من أجل ضبط الوضع والتمهيد لاجراءات اخرى. بل وأكد رابين، فيما بعد، معارضته لفكرة عزل المناطق المحتلة كلياً، لأن اسرائيل بحاجة اقتصادية اليها (**الحياة**، لندن، ٨/٦/١٩٨٩). امّا الاجراءات الاخرى، فشملت التفكير في ارغام كل عامل فلسطيني على الحصول على رخصة عمل قبل السماح له بالعمل داخل اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٩/٥/١٩٨٩). وتبيّن ان الترتيب الذي كان يمهّد له رابين هو ارغام جميع مواطني قطاع غزة على الحصول على بطاقات هوية جديدة، من نوع بلاستيكي عليه شريط مغناطيسي لتسهيل التعريف والمتابعة من خلال نظام كومبيوتري مركزي له فرع عند مفترق «ايرز». وابتدأ التوزيع في الاول من حزيران (يونيو)، على اساس حجب البطاقات عن ذوي السجلات الامنية البالغين حوالى ألفين، مع النية بتطبيق الاجراء لاحقاً في الضفة الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢/٦/١٩٨٩). والمعروف ان مدة صلاحية بطاقات العمال المسجلين لدى وزارة العمل الاسرائيلية هي سنة واحدة، وستة شهور للآخرين، وان الرسم يبلغ ٢٠ شيكلاً، وان السلطات تنوي استكمال توزيع البطاقات خلال شهرين (**الحياة**، ٥ و٩ و١٤/٦/١٩٨٩).

صادفت هذه الاجراءات تصرفات اخرى تسير بالاتجاه ذاته، ومنها قيام مستوطنة اريئيل،